رئيس "الشفافية" يدعو الحكومة إلى التصديق على اتفاقية مكافحة الفساد

كتب – سلمان عبدالحسين:

دعا رئيس جمعية الشفافية البحرينية الدكتور جاسم العجمي في مؤتمر صحافي عقدته جمعيته ظهر أمس في جمعية المهندسين الحكومة إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد من أجل مواءمة القوانين المحلية التي تساهم في الحد من ظاهرة الفساد كقانون المناقصات مع المعايير الدولية التي تضعها الاتفاقية، إذ أشار إلى أن البحرين وقعت على اتفاقية مكافحة الفساد، والمطلوب منها هو التصديق، لكي تسير باتجاه مأسسة مكافحة الفساد، ووضع جدول زمني للقضاء عليه.

وأكد العجمي أن البحرين خطت خطوات واسعة باتجاه مكافحة الفساد، وتجلت هذه الخطوات بصورة واضحة في إصدار قانون المناقصات العامة وتطبيقه، وتشكيل مجلس المناقصات، بالإضافة إلى الحقوق التي أعطاها قانون المناقصات بالتظلم من أي قرار حكومي يخص المناقصات سواء لدى مجلس المناقصات أو لدى القضاء.

واعتبر العجمي أن مناقشة الميزانية في مجلس النواب بالطريقة التي تمت مناقشتها فيها كانت جزءا من الشفافية، مؤكدا أن خطوة مناقشة الميزانية، تعد خطوة إيجابية يمكن أن تساهم في رفع مستوى الشفافية، وتعطي صورة حسنة تحسن من صورة البحرين في تقرير مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية، إلا أنه وجه نقدا شديدا إلى مجلس النواب فيما يتعلق بالتقرير السنوي الذي يعده ديوان الرقابة المالية عن حالات الفساد في مؤسسات الدولة، مشيرا إلى أن المجلس لم يستثمر هذا التقرير بشكل جيد.

وأشار العجمي إلى أن تقرير ديوان الرقابة المالية الذي سيصدر هذه الأيام شاهد على حالات فساد في مؤسسات الدولة صيغ بشكل حرفي ومهني، إذ تمكن القائمون على هذا التقرير بحسب العجمي من إصدار التقرير في ظرف سنة كاملة في حين سيستغرق مثل هذا التقرير في بلدان أخرى سنوات، وهو يحتوي على قدر كبير من المعلومات عن التجاوزات التي حصلت في الأوقاف الجعفرية وفي بنك الإسكان، إلا أنه لم يعط الأهمية الكافية من قبل مجلس النواب.

هذا، وقد أسهب العجمي في شرح مؤشر مدركات الفساد التي تصدر منظمة "الشفافية العالمية"، فأكد أن التقرير الذي تصدره هذه المنظمة هو تقرير انطباعي وليس حقيقيا عن واقع الفساد في الدول العربية، وأن منظمة "الشفافية العالمية" تعتمد في إصدار هذا التقرير على مجموعة من المؤسسات والشخصيات، ومن المؤسسات التي تعتمد عليها منظمة الشفافية العالمية معهد الحكم الصالح التابع للبنك الدولي، ورجال الأعمال والمستثمرين الذين يستثمرون في الدول التي يرصدها التقرير، مبينا أن تقرير "الشفافية العالمية" يعتمد على 16 دراسة ميدانية (مسوحات) و10 مؤسسات متخصصة لإعداد هذا التقرير.

وأشار العجمي إلى أن الدراسات الميدانية (المسوحات) التي تتكلم عن الفساد في دول الخليج تعد قليلة مقارنة بالدول الأخرى، مؤكدا في هذا الصدد على ضرورة وجود أكثر من ثلاثة مسوحات مختلفة من ثلاث جهات مستقلة لتكون هذه المسوحات معتدا بها عند منظمة "الشفافية العالمية". كما أشار إلى تصنيف البحرين في مؤشرات مدركات الفساد عند منظمة "الشفافية" العالمية هو 36، وأن درجتها في مدركات الفساد هي 5,8 في العام 2005، كما أنها تحتل المرتبة الأولى من بين دول الخليج في مؤشرات مدركات الفساد، إلا أنه لفت إلى أن منظمة "الشفافية العالمية" لا تنصح الدول التي يوجد بها مؤشرات فساد بالنظر إلى ترتيبها، لاحتمال دخول بعض الدول على قائمة مؤشرات مدركات الفساد، فتتغير هذه الدول بحسب الدول التي تدخل في هذا المؤشر، إلا أنها تنصح بأن تلتفت هذه الدول إلى الدرجة التي حصلت عليها في مؤشر مدركات الفساد، لتطور من وضعها على هذا الأساس.

ونبه العجمي إلى أن الحرية الإعلامية كما هو موجود عندنا في البحرين بشكل نسبي قد تكون سببا لارتفاع مؤشر مدركات الفساد، حتى لو اتخذت الدول الخطوات اللازمة لمعالجة الفساد، وذلك لأن الناس عادة ما تشير إلى المواقع والمؤسسات التي ينتشر فيها الفساد، فيكون ذلك سببا لاتهام هذا البلد بالفساد، إلا أن مؤشر الفساد سرعان ما سيهبط إذا ما استمرت الدول في معالجة أسباب الفساد.

وعن المعالجات الضرورية لمكافحة الفساد، ذكر العجمي مجموعة من الخطوات الضرورية لمكافحة هذه الظاهرة، منها أن مكافحة الفساد تتطلب إصلاح كل ما يتطلب إصلاحه في مؤسسات الدولة من قوانين وتشريعات ضرورية لهذا الغرض، مؤكدا في هذا الصدد أن نجاح جهود مكافحة الفساد ستتسبب في زيادة الاستثمارات.

وضمن الجهود أيضا، زيادة الموارد الموجهة لمكافحة الفساد وتشكيل الأجهزة التي تعين على ذلك، وتمكين الجمهور من الاضطلاع على المعلومات المتعلقة بأموال الدولة وميزانيتها العامة، مشيرا إلى أن البنك الدولي يربط المساعدات المالية إلى الدول الفقيرة والنامية بجهود مكافحة الفساد.

يذكر أن 159 دولة مشمولة بتقرير منظمة "الشفافية العالمية" بشأن مؤشرات مدركات الفساد، وأن 130 دولة فقط موقعة على اتفاقية مكافحة الفساد، و30 دولة فقط موقعة ومصدقة على الاتفاقية، ومنها دولة فرنسا الدولة الوحيدة من الدول الثماني الموقعة على الاتفاقية، والسبب توقيع الدول الأخرى على الاتفاقية يقضي بإرجاع الأموال التي تستثمرها الدول المنتشرة فيها ظاهرة الفساد، إذا ما كانت هذه الأموال فيها شبهات مالية.

تأجيل مناقشة صندوق العمل

النواب يؤجل استكمال سوق العمل إلى الجلسة القادمة

كتب – حسين العريض:

أجل مجلس النواب مواصلة النقاش بالمشروع بقانون بشأن تنظيم سوق العمل الى الجلسة القادمة بعد نقاش وجدل حادين حول المادة الثانية من القانون والذي استغرق النقاش فيها قرابة 3,3 ساعات تقريباً، وتتكلم المادة الثانية من القانون حول تنظيم هيئة سوق العمل بشأن تصاريح العمل وتراخيص وكالات توريد العمال ومكاتب التوظيف وتصاريح مزاولة اصحاب العمل الاجانب للعمل بالمملكة. وتقول المادة في نصها بعد تعديل اللجنة.

نطاق تطبيق القانون

1- مع عدم الاخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية المعمول بها في المملكة، تسري احكام هذا القانون في شأن انشاء وتنظيم هيئة سوق العمل، وفي شأن تصاريح العمل وتراخيص وكالات توريد العمال ومكاتب التوظيف، وتصاريح مزاولة أصحاب العمل الاجانب للعمل بالمملكة في حدود أحكام هذا القانون.

ب- لا تسري احكام هذا القانون على استخدام اي من الفئات التالية، وهي:

1- الاجانب من غير المدنيين الذين تستخدمهم قوة دفاع البحرين والحرس الوطني وكافة اجهزة الامن بالمملكة.

2- الاجانب الذين يفدون الى المملكة بفرض انجاز اعمال مؤقتة تستغرق اقل من خمسة عشر يوماً مثل إقامة الاسواق او المعارض او الاحتفالات او المهرجانات او الحفلات وغيرها من الانشطة وفقاً للضوابط والشروط التي يصدر بتحديدها قرار من الهيئة.

3- الاجانب من اعضاء وإداريي البعثات الدبلوماسية والقنصلية والدولية لدى المملكة، وذلك في حدود اعمال البعثة. وقد احدثت هذه المادة جدلاً كبيراً مما انتهى الى اقتراح تحويلها الى اللجنة لإعادة النظر فيها ودراستها وقد تداخل معظم النواب مبدين رأيهم حول هذا القانون وما فيه من ملاحظات

ويعد عدد من المداخلات الساخنة حول هذا الموضوع والمادة الثانية بالأخص وافق المجلس على إعادة المادة الثانية الى اللجنة كما وافق المجلس على نص المادة الثالثة كما جاء في توصية اللجنة وبعدها تم الانتقال الى المادة الرابعة والتي تم تأجيل التصويت على هذه المادة الى حين اقرار المادة (42) من القانون لوجود ارتباط وأمور ايضاحية في المادة الاخيرة سوف تفيد في حسم الجدال حولها

جانب من جلسة أمس

وبعدها تم تأجيل استكمال القانون الى الجلسة القادمة. كما تأمر تأجيل مشروع بقانون بشأن صندوق العمل إلى الجلسة القادمة.

وذلك لارتباط الموضوعين، وبعد ذلك ناقش المجلس الاقتراح برغبة بصفة مستعجلة بشأن تطبيق القانون على الفنادق التي تسمح بتداول الخمور في رمضان وقرر المجلس احالته للجنة المختصة للبحث والدراسة ومتابعة ما يستجد بشأن الاتخاذ الاجراءات البرلمانية المناسبة.

ثم ناقش المجلس الاقتراح برغبة بصفة مستعجلة بشأن صرف علاوة غلاء المعيشة 200 دينار سنوياً وقرر المجلس تأجيل مناقشته للجلسة القادمة بناء على طلب الحكومة ثم تمت الموافقة على احالة موضوع الخصخصة والتقاعد الى اللجان وأعطاء التقرير خلال ثلاثة اسابيع اي بعد شهر رمضان، كذلك تمت الموافقة على النظر في الرسالة المبعوثة من المجلس الأعلى للمرأة والتي يطلب فيها وضع اتفاقية تعاون بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للمرأة من اجل حضور المجلس الأعلى للمرأة اجتماعات اللجان اثناء مناقشة ما يتعلق بالمرأة وقرر المدرس دراسة الموضوع رفع تقرير بعد العيد لتحديد الموضوع.

مداخلة الموسى تستقطب أضواء المداخلات النيابية بالأمس

الرقابة على الهيئتين.. مسألة الخدم.. الرسوم محور المناقشات

استهل النائب عبدالعزيز الموسي رئيس كتلة المستقلين رئيس لجنة المرافق العامة والبيئة طروحات أعضاء ومجلس النواب يوم امس بمداخلة كانت خلاصة للهواجس التي تشغل النواب والمؤسسة التجارية والمواطن العادي لما يجره قانون اصلاح سوق العمل المعروض للمناقشة والتصويت من تداعيات سلبية بصورته الراهنة. وكانت هذه المداخلة محورا التفت حوله وتوافقت معه باقي المداخلات فاستقطبت مداخلة الموسى الأضواء بحق وجسدت مقولة خير الكلام ما قل ودل. وقال لا احد يختلف على هذا القانون وعلى ضرورة تنظيم سوق العمل وهي رغبة كل مواطن ومن هنا كثرت المداولات والمناقشات والجدل حول هذا القانون ونحن كنواب

النائب عبد العزيز الموسى

جزء من هذا الجدل وعلى كافة المستويات المعنية باصدار القانون والمخاطبين بالقانون وفي رأيي ان القانون يثير ثلاث موضوعات «نقاط او مسائل» جدلية إذا حلت او حصل توافق عليها فإن القانون سوف يصدر بسهولة وسلاسة اولى هذه النقاط هي: كيفية خضوع الهيئتين الى رقابة مجلس النواب «البرلمان» لأن الهيئتين سوف تتحكمان في سوق العمل بالكامل بماله من تأثير على الحياة الاقتصادية بالكامل ولا يتصور الوضع هكذا ان تكون الهيئتان بمنأى عن الرقابة ولذلك أرى ان تحل هذه المعضلة بالنص على خضوع الهيئتين للرقابة النيابية.

ثانيا: مسألة الخدم وارجو ان تحل هذه المسألة التي تؤثر على الاغلبية الكاسحة من المواطنين.

ثالثا: الرسوم ارجو ان يوضع حد اقصى لا يجوز تجاوزه بغير القانون او بالرجوع الى البرلمان فإن القانون عندها سوف يكون بحق منظماً لسوق العمل وضابط له وسوف يحقق الهدف المرجو منه.

مقترح نيابي بتوسعة فتحات جسر شارع ألبا – سترة

النائب أحمد حسين: المقترح يحقق الأمن الغذائي ويساعد على تنمية الثروة البحرية

رفع خمسة من اعضاء مجلس النواب إلى رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني اقتراحاً برغبة بشأن قيام الحكومة بتوسعة فتحات جسر شارع ألبا/سترة. وصرح النائب احمد حسين ابراهيم ان المقترح يهدف الى رفع منسوب مرور التيارات المائية في قناة المعامير البحرية. وأضاف ان هذا الاقتراح يتوافق مع نص الفقرة (ج) من المادة التاسعة من الدستور التي تنص على: تأخذ الدولة التدابير اللازمة لصيانة البيئة والحفاظ على الحياة الفطرية، وكذلك نص المادة العاشرة من الدستور التي تنص على ما يلي: الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة، تقوم على حفظها وحسن استثمارها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني. كما انه يؤكد التزام المملكة بما جاء في ميثاق العمل الوطني في بند خامساً من الفصل الثالث: أن تقوم الدولة بالمحافظة على الحياة الفطرية وخاصة البيئات الطبيعية المتنوعة التي تتميز بها البحرين بما في ذلك مكوناتها الحيوانية والنباتية من خلال وضع الخطط المناسبة لاستخدام الاراضي وإدارة المناطق الساحلية وإنشاء منظومة من المحميات الطبيعية. إلى جانب ما يحققه من توفير الامن الغذائي وذلك بتنمية الثروة البحرية التي تعتبر الغذاء المهم للمواطن البحريني. وأضاف النائب احمد حسين ان قناة المعامير البحرية تعد موئلا مهما لتكاثر الثروة البحرية من اهمها الروبيان وبعض الانواع من الاسماك، كما تشهد بيئة جميلة كتكاثر أشجار القرم على ضفتيها، كما تعد القناة أيضاً من الموائل المهمة التي تقصدها الطيور المهاجرة والمقيمة لتقتان على الديدان والقشريات الموجودة في مسطحاتها الطينية، إلا ان عمليات الردم وإقامة جسر بفتحات ضيقة في آخر القناة من جهة الجنوب -جسر ألبا/سترة- أدى الى ضعف منسوب التيارات البحرية في القناة مما تسبب في تدهور البيئة البحرية وموت الكثير من الحياة الفطرية، مشيراً في هذا الصدد إلى مشكلة نقص الثروة البحرية كالأسماك والروبيان التي باتت تعاني منها المملكة حالياً بشكل مخيف قد يؤدي الى انقراضها ما لم تبادر الدولة وبصورة جدية لإعادة الحياة الطبيعية الى الموائل المهمة في المملكة، ومنها قناة المعامير البحرية موضع الاقتراح التي تعتبر امتدادا لخليج توبلي، وذلك بالعمل على تطويرها وإعادتها قدر الامكان الى سابق عهدها كبيئة بحرية وموئل مهم من مصادر الثروة البحرية في المملكة، واختتم تصريحه بالقول ان من اهم الخطوات التي يجب اتخاذها هي محاولة رفع منسوب مرور التيارات المائية فيها قدر الامكان كما كانت وهذا لن يتم الا بتوسعة الجسر المذكور وإزالة الانقاض والمخلفات التي خلفتها عملية بناء الجسر. يذكر ان الموقعين على هذا الاقتراح الى جانب احمد حسين هم غانم البوعينين، د.عبداللطيف الشيخ، احمد بهزاد ومحمد حسين الخياط.

رئيسة "الأعلى للمرأة" تؤكد قانون الأحكام الأسرية مطلب مجتمعي مهم

باركت رئيسة المجلس الأعلى للمرأة صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة بدء الحملة الوطنية لإصدار قانون الأحكام الأسرية التي تنتهي أولى مراحلها نهاية الأسبوع المقبل والتي من المتوقع أن تستمر فعالياتها لحين صدور القانون المرتقب. وقالت في تصريح صحفي بهذه المناسبة أن الحملة الوطنية تهدف بشكل أساسي إلى لفت نظر الرأي العام إلى هذه القضية الهامة بصورة تأمل أن تكون نهائية للحاجة المحسومة لوجود قانون مؤطر للأحكام الشرعية ومنظم للشئون الأسرية. كما شددت على حتمية أن يراعي القانون مبادئ الشريعة الإسلامية وأن يُكمل بالتالي المنظومة القانونية اللازمة لوجود قضاء عادل ومُنظّم للقضايا الناشئة عن الخلافات الأسرية من أجل ترسيخ وتثبيت مفهوم دولة القانون التي تقوم عليها فلسفة المشروع الوطني الإصلاحي. وأعربت سموها بهذه المناسبة عن تقديرها وشكرها لجميع الجهود التي تبذل من قبل جميع المؤسسات الرسمية وشيوخ الدين الأفاضل والمحامين والمهتمين بهذا الموضوع الحيوي على دعمهم لأنشطة وفعاليات الحملة التي ستصب في النهاية باتجاه مصلحة الأسرة البحرينية. مؤكدة بهذا الخصوص على إن القانون سيحتكم إليه الرجل والمرأة على حد سواء وأن فائدته ستعم على الأسرة بشكل شامل كونه سينظم العلاقة بين أفرادها. ورحبت سموها كذلك بجميع المساهمات القادمة وخصوصاً إسهامات مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات نسائية ومؤسسات شأن عام طالما طالبت بموضوع القانون. موضحة في هذا الجانب على إن المجلس الأعلى للمرأة ينفذ التزاماته تجاه مثل هذه المطالب المجتمعية الهامة والمرتبطة بمكون المرأة البحرينية داخل أسرتها الذي يعتبر استقرارها العامل الأساسي لعطاء المرأة بشكل متزن ومتكامل خصوصا في ظل تنامي دورها في بناء مجتمعها اليوم. وفي ختام تصريحها، قالت بمناسبة انطلاق الحملة بأنها تتطلع إلى أن تبادر الجهات المعنية بصوغ القانون على تحريك هذا الملف وإطلاع المجتمع على نتائج ذلك. كما دعت سموها الكتل المهتمة بإصدار قانون للأحكام الأسرية في السلطة التشريعية على تفعيل الخطوات اللازمة لإصدار هذا القانون بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية لضمان صدوره بشكل متوافق عليه. كما أكدت صاحبة السمو على ترحيب المجلس الأعلى للمرأة بمشاركة الجميع في تنفيذ الحملة الوطنية لإصدار قانون الأحكام الأسرية والتركيز اليوم على الأهداف التي تحملها هذه الحملة والعمل بشكل موحد لتحقيق هذا المطلب المجتمعي الهام للأسرة البحرينية الذي لا يحتمل أي تأجيل.

"الشمالية" تختتم برنامج زيارات كبار السن بالمحافظة

اختتمت المحافظة الشمالية برنامج زيارات كبار السن في قرى المحافظة والتي تم تنفيذه على مدى شهر كامل احتفالاً باليوم العالمي للمسنين، وقد أوصى محافظ الشمالية أحمد محسن بن سلوم بضرورة تقييم التجربة بغرض تقديمها بصورة جديدة في الاحتفالات المقبلة لاسيما وأن هذه اللقاءات تهدف الى التأكيد على أهمية رعاية هذه الفئة.

ونفذت المحافظة الشمالية هذا النشاط الاجتماعي-وهو الاول من نوعه على مستوى مملكة البحرين-من خلال سلسلة زيارات لعدد من الأسر البحرينية في القرى التابعة للمحافظة في إطار أنشطة اليوم العالمي للمسنين.

ومن جانبه،قال مدير ادارة الخدمات وبرامج التنمية جهاد سلوم أن توصيات السنة الدولية للمسنين وكذلك البرامج التي تنفذها الجهات المعنية بالمسنين في المملكة، تصب في اتجاه التأكيد على توفير رعاية نوعية لكبار السن في منازلهم ووسط ذويهم الأمر الذي يوجب نشر هذه النظرة كثقافة اجتماعية تعكس تقدير المجتمع لفئة كبار السن.

شمل برنامج الزيارات زيارة 4 أسر في كل من قرى دار كليب والمالكية وشهركان وباربار وابو قوة وبني جمرة وسار والجنبية، بالإضافة الى قرى قلعة البحرين وأبوصيبع والمقشع وكرزكان وبوري والجسرة،وتم تطبيق البرنامج بالتعاون مع الصناديق الخيرية التي استجابت للعمل مع اللجنة المعنية في المحافظة وأسهمت في ترشيح الأسر المكرمة.

حيث قام وفد من العاملين بالمحافظة الشمالية بزيارة كبار السن في جو اجتماعي كما تم توزيع هدايا تذكارية عبارة عن صناديق مبيتة تحوي مصاحف على كبار السن تقديراً من المحافظة الشمالية وتكريماً رمزياً لهذه الفئة المهمة في المجتمع.

ومن جهتهم، عبر الأهالي عن شكرهم الجزيل للمحافظة الشمالية على هذه البادرة الكريمة التي تركز على الوالدين من كبار السن وتلفت الأنظار الى ضرورة الاهتمام بفئة كبار السن وتنفيذ حملة إعلامية لتوعية المجتمع ودعوته للاهتمام بالوالدين في رعاية ذويهم بدلا من ارسالهم الى دور العجزة والمسنين حتى وإن كانوا في وضع يسمح بابقائهم في المنازل.

وقال رئيس اللجنة رئيس قسم شئون المجتمع حميد الشاعر أن تعاون الأهالي كان أكثر ما ميز هذه الفعالية وكذلك التنسيق والمتابعة مع أعضاء الصناديق الخيرية الذين بذلوا جهداً طيباً في العمل مع اللجنة المشرفة على البرنامج.

تنويـــــه

ورد في عدد أمس الثلاثاء على الصفحة الخامسة من خلال تغطية مجلس وزير العدل خطأً في تعليق الصورة التي تضم الوزير الستري والشيخ عبد الرحمن بن محمد بن راشد آل خليفة بوصفه وكيل وزارة العدل والصحيح انه مستشار جلالة الملك للشئون القانونية . كما ورد خطأ مماثل في تعليق الصورة التي تضم الوزير الستري وعبدالنبي الشعلة حيث ورد انه مستشار رئيس الوزراء والتعليق الصواب "ان الوزير الستري يستقبل عبدالنبي الشعلة" ولذا وجب التنويه.

تنويه آخر

لقد نشرت «الميثاق» في عددها الصادر يوم امس الموافق الثامن عشر من شهر اكتوبر - الخامس عشر من شهر رمضان المبارك. مقال للكاتب زكريا رضي في الصفحة الثقافية يحمل عنوان «استاذ جامعي بمرتبة عاشق بامتياز عال». وبعد مراجعتنا للكاتب - اتضح ان تلك الحالة التي رصدها لا ترتبط من قريب او بعيد بجامعة البحرين ولا باي استاذ فيها لكنها حالة عامة يمكن ان يقع فيها اي ممتهن لاية مهنة في اي مكان وفي اية جامعة لذا لزم التنويه.

الشمري: رشحت نفسي "مستقلا" لعضوية مجلس الغرفة رغبة في خدمة القطاع التجاري

عبد الحكيم الشمرلي

كتبت – بدور المالكي:

اعلن الاقتصادي ورجل الاعمال المعروف عبدالحكيم ابراهيم الشمري ترشيح نفسه «مستقلا» لعضوية مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة البحرين للدورة «26» في الانتخابات التي ستجري في 16 نوفمبر القادم. واشار الشمري في تصريحات صحفية لـ «الميثاق» بعد اعلانه الترشيح صباح امس بأنه يسعى من خلال الترشيح لعضوية مجلس ادارة الغرفة لرغبته الصادقة في خدمة القطاع التجاري وعلى الدعم والتشجيع الذي تلقاه من العديد من الفعاليات الاقتصادية والتجارية والسياحية. واضاف الشمري والذي يشغل حاليا منصب رئيس لجنة قطاع السياحة بالغرفة بأنه ومن خلال عمله المتواصل والممتد في المجال الاقتصادي والتجاري والاستثماري اصبح يتمتع بخبرة واسعة في السوق التجاري تمتد لاكثر من عشرين عاما وقد استطاع خلال هذه الفترة اقامة العديد من جسور التعاون و التواصل مع العديد من الفعاليات والتجمعات الاقتصادية العاملة ومنها شركات السفر والسياحة وشركات النقل والشحن البري ومؤسسات التخليص الجمركي والمقاولات. مؤكدا على انه وخلال تلك الفترة الممتدة استطاع المشاركة في حل العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه التجارة ورجال الاعمال سواء أكان من خلال جهوده الشخصية واتصالاته او من خلال وسائل الاعلام والصحافة المختلفة. وقال الشمري بإنه ومن خلال شركته العاملة في مجال السفر والسياحة والشحن والنقل البري وخدمات التخليص استطاع ان يستقطب ويجذب العديد من المشاريع التجارية والاستثمارية مشيرا الى انه عمل في عدة مناصب بالاضافة الى توليه رئاسة امناء صندوق المحرق الخيري حاليا وعضويته اللجنة المشتركة بين غرفة التجارة وادارة الموانئ والجمارك وعضوية لجنة بحرنة قطاع السفر والسياحة بوزارة العمل وعضوية باللجنة التنفيذية لمجلس رجال الاعمال البحريني السعودي ولجنة السياحة الخليجية والمنظمة العربية للسياحة.

واشار الشمري بأنه قد عمل من خلال تقلده لهذه الوظائف والمناصب على تفعيل التعاون بين مختلف هذه المؤسسات ونظيراتها من المؤسسات البحرينية من اجل دفع عجلة المشاركة لدعم الاقتصاد الوطني بالمشاركة في التنمية الشاملة للوطن.

ولإيمانه بدور المواطن في المحافظة على البيئة وتخفيف حدة التلوث وزيادة الرقعة الخضراء حتى يستطيع المواطن البحريني البسيط ايجاد متنفس نقي له ولعائلته يلجأ اليه بعيدا عن التلوث، اسس الشمري واطلق فكرة مشروع الامل للغطاء الاخضر (العاصمة الخضراء) باعتباره احد المدافعين عن حماية البيئة والهادف الى زراعة خمسة آلاف شجرة في محافظة العاصمة وذلك بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والاهلية وشركات ومؤسسات القطاع الخاص. وقام عبدالحكيم ابراهيم الشمري خلال عمله بجولات سياحية مكوكية في مختلف العواصم سواء أكانت خليجية او عربية او عالمية من اجل ترويج السياحة في البحرين واطلاق البحريني كمرفأ وجهة للسياحة العالمية واستطاع استقطاب زيارات للعديد من الشخصيات والوفود السياحية للاطلاع على معالم مملكة البحرين مستعينا بما يملك من خبرة مهنية واسعة وعلاقات شخصية مثمرة مع العديد من القائمين على امور السياحة في مختلف دول العالم وما يمتلكه من ثقافة وتأهيل علمي ومهني في هذا المجال.